

الفصل التاسع

مشروع دراسات التنمية في جامعة قطر

1-9 التعاون مع جامعة قطر

انتهى تفرغي الدراسي بجامعة هارفارد في خريف عام 1980 واستقر بي المقام في قطر. كنت وقتها منشغلا بكتابة الدراسة النهائية حول كفاءة أداء المشروعات العامة ودورها في التنمية. كما كنت أنسق لانعقاد اللقاء الثاني في البحرين وذلك بعد أن تم الاتفاق على تأسيس ندوة التنمية في اجتماع الدوحة كما سبقت الإشارة. واتضح لي بعد عودتي من التفرغ الدراسي أن أحوال قطاع النفط ما زالت على ما هي عليه، بل إنها رجعت خطوة إلى الوراء بعد أن تم حل الهيئة القطرية لإنتاج البترول وإلحاق العمليات البرية والعمليات البحرية لإنتاج البترول مفضولتين عن بعضهما بالمؤسسة العامة القطرية للبترول بشكل مباشر وفقا للمرسوم رقم (72) لسنة 1980 الصادر بتاريخ 1980/7/22.

كما أن المؤسسة العامة القطرية للبترول قد استقر حالها على ما كانت عليه من تردد وجمود نتيجة استمرار مجلس إدارتها العتيد الذي يهيمن فيه على القرارات الاستراتيجية حسن كامل مستشار حكومة قطر والذي أعترض على جهود دمج وإصلاح عمليات الهيئة العامة القطرية للبترول عام 1978 وكان له تأثير في إجهاد جهود قيام هيئة وطنية موحدة فاعلة في قطاع إنتاج البترول الذي تم استرجاع ملكيته من شركات النفط الأجنبية العاملة في قطر. كان أمامي أن أعود لوظيفتي مديرا لإدارة التسويق والنقل في المؤسسة وأبشر بقية المهمات الأخرى التي عيني مجلس إدارة المؤسسة للقيام بها. وفي هذه الحالة تستمر معاناتي من عدم فاعلية وجدوى ما أقوم به من منظور الخدمة العامة، متعرضا للضغوط النفسية التي خرجت للتفرغ الدراسي تحت وطأتها. وقد لاحظت أن السلطة غير حريصة على عودتي لقطاع النفط كما أنني أجد من غير المفيد ولا الممكن أن أستمر في وضع أسوأ من الوضع الذي لجأت للتفرغ الدراسي بسببه.

جرت محاولات مشكورة من قبل كل من وزير النفط عبد العزيز بن خليفة ومن رئيس الديوان الأميري عيسى الكواري لأن أعود لقطاع النفط متوليا إدارة شركة قطرية عامة جديدة تنشأ للتسويق والنقل وتنقل إليها مهمات إدارة التسويق والنقل في المؤسسة. وقد أرسل لي وزير النفط نائب مدير مكتبه الأخ فؤاد المحمود ليفاتحني في ذلك كما أرسل لي الأخ عيسى الصديق حجر.

اعتذرت لكل منهما بعد أن أبديت الأسباب. وأذكر أنني قلت للدكتور حجر أن يبلغ الأخ عيسى بأنني مستعد لتولي إدارة أي شركة عامة في قطر شريطة أن تكون الاهتمامات السياسية في شؤونها في حدود رسم السياسة العامة للشركة والرقابة فقط دون تدخل في شؤون إدارتها.

وقد اقترح، كمثال، أن أعين في شركة الدواجن القطرية حيث تكون التدخلات السياسية حسب تصوري في حدودها الدنيا وأنا كفيل أن أوفر لقطر الدجاج والبيض اللازم في المرحلة الأولى لسد معظم حاجات الاستهلاك المحلي. وقد علمت أن الأخ عيسى لم يستحسن الاقتراح وأعتبره شبه تهكم، ولذلك لم ينقله للمسؤولين، ربما لما لمفهوم تربية الدجاج من معنى غير مقبول اجتماعيا.

لم أكن راغبا في العودة للعمل في المؤسسة على حالتها الراهنة. ولم يكن القائمون على قطاع النفط حريصين على عودتي في حقيقة الأمر إليه. وفي ضوء ذلك رأيت أن أعود للتدريس بعض الوقت في جامعة قطر التي سبق أن درّست في كلية التربية قبل أن تتحول إلى جامعة قطر كما درّست في جامعة قطر بعد إنشائها عام 1977 قبل تفرغي الدراسي.

قمت بزيارة للصديق عبد الله جمعة الكبيسي الذي أصبح نائب مدير جامعة قطر بعد نيله درجة الدكتوراه من جامعة درم عام 1979 وتحديث معه حول رغبتني في مواصلة التدريس لبعض الوقت في جامعة قطر. اقترح علي الدكتور عبد الله أن نزور مدير الجامعة محمد إبراهيم كاظم ونطرح عليه الأمر.

ذهبنا إلى مكتب الدكتور كاظم بعد أن اتصل به عبد الله حيث رحب بنا وأخذ يشرح ما وصلت إليه الجامعة من توسع وتطور وأن ذلك ينتظر أن يزيد بعد أن يتم الانتهاء من المبنى الجديد للجامعة والانتقال إليه. وأضاف الدكتور كاظم مؤكداً بأن هذه الفترة التأسيسية هي فترة إعداد مادي وتحضير أكاديمي لقيام جامعة قطر كجامعة وطنية معتبرة وبارزة بين الجامعات العربية.

وقبل أن أ طرح على الدكتور كاظم ما جئت للحديث حوله استرسل مدير الجامعة في حديثه حول رؤيته لمستقبل جامعة قطر غامزا من قضاء بعض القطرين تفرغهم الدراسي في جامعات أجنبية لا تمت لهم بصلة ولا تساهم في تنمية مجتمعاتهم بدل التعاون مع جامعتهم الوطنية المحتاجة لجهودهم.

أدركت ما يشير إليه الدكتور كاظم واغتتمت الفرصة للدخول في الموضوع مباشرة. وقلت إنه لو وفرت الجامعات العربية الحرية الأكاديمية لما كانت هناك حاجة ماسة لهجرة الأكاديميين إلى الخارج ولا حتى لقضاء التفرغ الدراسي خارج الوطن العربي. وأضفت أنني جئت اليوم بقصد الحديث حول عودتي للتدريس بعض الوقت في جامعة قطر مثلما كنت أدرس قبل سفري.

ورد الدكتور كاظم قائلاً ولماذا التدريس بعض الوقت فقط وليس التعاون بشكل أكبر. فقلت له ليس لدي مانع حيث إنني لن أعود للعمل في قطاع النفط كما يبدو ويمكنني أن أشارك في تطوير دراسات التنمية وهي محط اهتمامي في هذه الفترة.

وجدت الدكتور كاظم يستحسن الفكرة ويدخل في حديث حولها مع الدكتور عبد الله الذي أستحسن الفكرة أيضاً وشجع عليها. وفي ختام الزيارة طلب الدكتور كاظم مني أن أقدم مقترحا للفكرة التي دار حولها الحديث وهي إنشاء مركز لدراسات التنمية في جامعة قطر لمناقشته.

عدت بعد أيام قليلة بمقترح إنشاء مشروع لدراسات التنمية لأقطار الخليج العربي في جامعة قطر يقوم بالبحث في قضايا التنمية في المنطقة وعقد حلقات النقاش والندوات والمؤتمرات وتدريب مساقات دراسية حولها لطلاب الجامعة. وكذلك تنظيم موسم محاضرات عامة تتناول شؤون التنمية وشجونها. وأكدت في مقترحي على أن تفرغي سوف يكون بدون مقابل مادي فرائتي من قطاع النفط يكفيني ولا أحتاج إلى غيره طالما استمر جريانه باعتبار ما أقوم به في جامعة قطر هو مواصلة لتفرغي الدراسي في الخارج.

ناقشني الدكتور كاظم بحضور مساعد مدير الجامعة الدكتور عبد الله جمعه الكبيسي والدكتور جابر عبد الحميد وكيل الجامعة والدكتور عبد الرحمن آل إبراهيم أمين الجامعة. وبعد طرح الاستفسارات وإبداء الملاحظات والإجابة عليها وتطوير المقترح بما يناسب الجامعة تم الاتفاق على مقترحي بحيث يشكل مجلس إدارة للمشروع برئاسة مدير الجامعة وعضوية نائب مدير الجامعة ووكيل الجامعة والأمين العام فيها إضافة لعضويتي باعتباري مدير مشروع دراسات التنمية لأقطار الخليج العربي بجامعة قطر.

وفي ختام الاجتماع اقترحت على الدكتور كاظم أن يأخذ موافقة الديوان الأميري على هذا المقترح تجنباً لسوء الفهم لأنني ما زلت موظفاً في قطاع النفط وأتقاضى راتبي منه.

بعد عدة أيام اتصل بي الدكتور عبد الله الكبيسي وأخبرني بموافقة الديوان الأميري على مقترح إنشاء مشروع دراسات التنمية وتعيني مديراً له وأفادني أن مدير الجامعة سوف يصدر قراراً إدارياً بإنشاء المشروع وتسمية مجلس إدارته. وقد صدر ذلك القرار بعد عدة أيام في أواخر عام 1980.

وعندما صدر القرار كان موعد اجتماع لقاء ندوة التنمية في البحرين في أواخر شهر ديسمبر 1980 قد اقترب فاتفقنا على أن نبدأ في تجهيز مكتب المشروع في مطلع عام 1981 ليبدأ أنشطته بعد إجازة نصف السنة الدراسية 1981/1980.

ذهبت إلى البحرين بعد ذلك لترتيب وتنسيق لقاء ندوة التنمية كما سبقت الإشارة وأنا أكثر حماسا لدراسات التنمية في المنطقة التي أصبح لدينا ندوة أهلية ومشروعا أكاديميا لدراساتها ومتابعة أداءها. كما أصبح بإمكانني توجيه جهودي في قطر إلى حيث تكون قناتي وليس مجرد القيام بوظيفة عامة كئيبة في قطاع النفط.

بدأت منذ مطلع عام 1981 نشاطي من قطر مديرا لمشروع دراسات التنمية في أقطار الخليج العربي بطرح مادة دراسية اختيارية تعتبر من متطلبات الجامعة حول دراسات التنمية في الخليج العربي وكانت تلك المادة متاحة للبنات وللبنين من طلاب جامعة قطر.

كما بدأت بإنشاء مكتب مشروع دراسات التنمية متخذاً من أحد المباني الخشبية الجاهزة مقرا للمشروع مستفيدا من استقطاب عدد من موظفي الجامعة الإداريين الذين لا يزالون وظائف يرضون عنها ويبحثون عن غيرها في الجامعة. وكان أول الملحقين بالمشروع سكرتيره العتيد إسماعيل عبد الله الذي قضى سنوات المشروع معنا واستمر في وده الصادق لي شخصيا حتى غادر قطر بعد عقدين من الزمن.

كما اقترحت على ناصر علي بن خميس الكواري أن ينضم لنا مديرا للعلاقات العامة في مشروع دراسات التنمية بعد أن تتم أعارته للعمل بالمشروع. وقد رحب ناصر بالعرض حيث كان في ذلك الوقت ممن يتقاضون رواتبهم دون أن تكون لديهم مهمات وظيفية معينة في الجامعة وهم في قطر في ذلك الوقت كثيرون وربما هم في الوقت الحاضر أكثر بأضعاف مضاعفة يبلغون عشرات الآلاف أو ما يناهز ثلث قوة العمل المواطنة من القطريين، نسبة كبيرة منهم من الكوادر القطرية ذات الكفاءة التي اختارت التقاعد المبكر أو اضطرت لأن تكون ممن يتقاضون رواتبهم وهم في منازلهم معطلون عن العمل.

باشرت تدريس مادة 'دراسات التنمية في الخليج العربي' للبنين والبنات في جامعة قطر. كانت المادة غنية بالموضوعات كثيفة الحوار للأوراق التي يعدها الدارسين لمناقشتها في الفصل على غير عادة أسلوب التدريس في جامعة قطر آنذاك. أعددت ملفا كاملا للقراءة يتضمن أهم الدراسات العربية في مجال النفط والتنمية والكتابات الأخرى ذات العلاقة بهما بما فيها الشعر الذي تطرق للنفط ونمط التنمية النفطية وتأثيرهما على المجتمع ليكون مادة قراءة للطلاب والطالبات.

ولا يتسع المجال هنا لذكر المواد التي احتواها ملف قراءة 'مادة دراسات التنمية في الخليج العربي'. ولكنني أذكر أن تلك المواد كانت من بين أهم المراجع التي اعتمد بعض طلاب الدراسات العليا عليها كما اعتمدت شخصيا عليها في كتاباتي حول فرص وتحديات التنمية في المنطقة خلال تلك الفترة الواعدة.

كان عدد طالبات المادة في كل فصل دراسي يتراوح بين 20-30 طالبة بينهن خريجات قطريات من الجامعة درسن المادة دون أن تكون مطلوبة منهن كمقرر دراسي. أما عدد حضور فصل الطلاب فقد كان يناهز العشرة من الطلاب الذين تتعدى اهتماماتهم الحصول على الشهادة الجامعية لصعوبة المادة وحاجتها للقراءة الكثيفة والحضور.

ومن دواعي سروري أن بعض طالباتي استمر اهتمامهن بالتنمية وقدمن دراسات عليا في مجالها وكُنَّ على تواصل أكاديمي معي بعد أن أقصيت من الجامعة، ومنهن الدكتورة الهام بدر السادة المذيعة المتألقة التي أقتعتني بإجراء مقابلة معها ومع الدكتور عبد الله النفيسي حول الديمقراطية عام 2005 في تلفزيون قطر. وكانت ذلك اللقاء من أهم لقاءاتي التلفزيونية على قتلها، وقد ترك صدى طيبا لدى من شاهده، واستفادت السلطة منه في إظهار مدى الحرية الإعلامية المتاحة في قطر. وأذكر أن أحد أصدقائي في مصر ممن يحرصون على حضور مؤتمرات مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية في أكسفورد قد كتب رسالة لمعدة ومقدمة البرنامج يشيد بسقف الحرية في تلفزيون قطر ويتمنى وجودها في قنوات مصر الحكومية. فكانت مكافأته دعوة لندوة في قطر ووضع اسمه على قائمة المدعوين إلى المؤتمرات التي تعقد برعاية حكومة قطر.

وبالمناسبة، أسجل هنا بأنني لم أفقد متعة نشاط زاولته في حياتي مثلما افتقدت متعة التدريس التي حرمت منها في وطني قطر منذ أواخر عام 1982 وحتى اليوم دون وجه حق.

إلى جانب التدريس واستكمال كادر المشروع وتجهيز المبنى البسيط الذي اتخذ مقرا للمشروع، التفت مشروع دراسات التنمية بسرعة للمجتمع وتلبية حاجاته للمعرفة من خلال برنامج محاضرات عامة حول فرص وتحديات التنمية. وكان البرنامج فريدا في جذب جمهور القطرين على غير عادة أنشطة الجامعة وعلى لأخص نجاح المشروع في جذب جمهور الخريجين القطرين المتعطشين لحرية الرأي والمتحزين للمساهمة في عملية التنمية الشاملة الموعودة.

وكان جمهور المحاضرات من الخريجين القطرين وبقية المهتمين بالتنمية كثيفا وغير مسبوق في مجال المحاضرات العامة في قطر، وضم المئات من القطرين والمتقنين العرب الآخرين ممن يحرصون على التعقيب وطرح الأسئلة ومتابعة الموضوعات بعد انتهاء المحاضرات.

وكنا كذلك نعد في صباح اليوم التالي لكل محاضرة عامة حلقة نقاش يجتمع فيها الضيف المحاضر بعدد من الدارسين والممارسين لأنشطة التنمية في قطر من داخل الجامعة ومن خارجها لاستكمال مناقشات المحاضرة والتعمق في أطروحتها حول فرص التنمية وتحدياتها في المنطقة. وكان من بين الذين يحرصون على حضور حلقة النقاش الشيخ يوسف القرضاوي عميد كلية الشريعة في جامعة قطر إلى جانب مدير جامعة قطر وأعضاء مجلس إدارة المشروع وبعض عمداء وهيئة تدريس الكليات ذات العلاقة بالموضوع.

وفي ظهيرة اليوم الثاني أيضا تعقد ندوة للمحاضر مع طالبات الجامعة والعاملات فيها بالتنسيق مع مكتب الخريجات بالجامعة الذي كانت تشارك في تنسيق أنشطة زوجتي أم خليفة لطيفة بنت عبد الله المناعي كما تشارك زميلة لها من الخريجات القطريات هي السيدة مريم الخليفة رئاسة تحرير مجلة الخريجات بالجامعة. وما زلت اسمع حتى اليوم كيف كانت تلك الندوات فرصة لطالبات وطلاب جامعة قطر والعاملين فيها لأن يستمعوا ويناقشوا قضايا التنمية خارج قاعات الدراسة. وكان آخر من ذكروا بالخير برنامج المحاضرات ذاك في مقال نشره عام 2016 في جريدة الوطن القطرية هو أخي عبد العزيز بن محمد الخاطر الذي كان طالبا في الجامعة في ذلك الوقت.

وقد جرت العادة أيضا أن أدعو المحاضر إلى لقاء وعشاء في منزلي بحضور أصدقائي رواد مجلسي الذي بدأ مع بداية استقراره في قطر بعد العودة من التفرغ الدراسي، وكان يدعى مجلس الأحد ثم تحول إلى يوم السبت أثناء إقامتي في بيروت. واستقر أخيرا منذ عام 2000 على يوم الأربعاء، فأصبح يدعى مجلس الأربعاء حتى يومنا هذا. وكنا في مجلس الأحد آنذاك نسمع من المحاضر ويسمع منا مزيدا من الهموم والاهتمامات.

ومن خلال أنشطة مشروع دراسات التنمية في جامعة قطر توطدت علاقتي مع الدكتور عمر الفتحي أستاذ علم الاجتماع بالجامعة وزوج الأخت الفاضلة الدكتورة جهينة العيسى أستاذة علم الاجتماع بالجامعة وبالدكتور محمد رياض أستاذ الجغرافيا في جامعة قطر والدكتور فتح الله خليف أستاذ الفلسفة الإسلامية في الجامعة.

كما تعرفت على عدد من الأكاديميين القطريين اعضاء هيئة التدريس أذكر منهم الدكتور عبد الحميد الانصاري مدرس الشريعة وصاحب قضية المرأة وقضية الشورى والديمقراطية آنذاك والدكتور جبر فضل النعيمي مدرس الفيزياء في جامعة قطر الباحث والمتقف ذو الفكر الإنساني المتفتح للذين ربطتني بهما صداقة خارج الجامعة. فقد كنت أذهب معهما إلى نادي شركات النفط في مسيعة لتناول العشاء مرة في الشهر.

وفي إحدى الأمسيات تطرق حديثنا الاجتماعي لصعوبة تعرف المتقف القطري على زوجة المستقبل، وليس أمامه إلا الاعتماد على الأم والأخت لترشيح زوجة له. وكان الزميلان حتى ذلك الوقت يترددان في اتباع الطريقة التقليدية في الزواج ويخشيان أن يتأخر زواجهما. ويبدو أن هذا التفكير قد هدى الزميلين وساعدهما على ابتكار حل مناسب جعلنا نفرح بزواجهما دون تأخير.

وقد كان من أهم أنشطة مشروع دراسات التنمية على المستوى الفكري والثقافي موسمه الثقافي المتمثل في برنامج المحاضرات العامة. وقد افتتح برنامج الموسم الثقافي الأول بتاريخ 1981/3/15 بعد أقل من ستة شهور من تأسيس مشروع دراسات التنمية. وكان أول المحاضرين في هذا البرنامج الدكتور يوسف عبد الله صايغ الذي تحدث حول "الإنماء والأمن والنفط في الوطن العربي".

كان لمحاضرة الدكتور صايغ لافتتاحية أثر كبير في نجاح الموسم الثقافي. وكان لمكانته الأكاديمية وهو أستاذ متمرس في الجامعة الأميركية في بيروت ولجدية الطرح في محاضراته فضل التعريف بتوجهات مشروع دراسات التنمية والغرض من موسمه الثقافي الذي اكتسب صدقيه لدى المثقفين في قطر منذ المحاضرة الأولى. وقد أشاد الحضور بتنظيم البرنامج وبحسن اختيار المحاضرين وموضوع المحاضرات ذات العلاقة بواقع المنطقة.

توطدت علاقتي الفكرية والشخصية بالدكتور يوسف منذ ذلك اللقاء واستفدت من أعماله كثيرا في دراستي للتنمية وعلى الأخص مشروع الرؤية البديلة للتنمية الشاملة في أقطار مجلس التعاون هذا إضافة إلى مشاركتي معه وزمالتني له في أعمال مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية التي تتخذ من القاهرة مقرا لها.

ولعل المناقشة العامة والأسئلة التي طرحت في تلك المحاضرة الافتتاحية تبين مدى الجدية التي قوبلت بها المحاضرة والتفاعل في قطر مع الفكر التنموي العربي المتقدم الذي طرحه المحاضر.

واستكمالا للمحاضرة العامة قدم يوسف صايغ في صباح اليوم الثاني حلقة نقاش بعنوان 'الإطار الجديد للتكامل الاقتصادي العربي' جرت حولها مناقشات دوناها في محضر. وأذكر أن اسم يوسف عبد الله صايغ لمن لا يعرفه عن قرب لم يكن يوحي بأنه من عائلة عربية مسيحية. وفي حلقة النقاش اعتذر الدكتور يوسف صايغ عرضا للحضور عامة وللدكتور القرضاوي خاصة أن لغته العربية قد شابتها أخطاء لغوية فرد عليه الشيخ القرضاوي الذي لاحظ البعد القومي العربي في طرحه، بقوله مازحا إن عربيته واضحة جلية وقوية. وهذه حقيقة وفضيلة تحسب للدكتور يوسف صايغ وأشاقته فايز صايغ وأنيس صايغ الذين حملوا الفكر القومي العربي ودافعوا عن القضايا العربية في المحافل الدولية وكذلك شقيقهم ورابعهم الشاعر والأكاديمي توفيق صايغ.

المحاضر الثاني كان الدكتور حازم الببلاوي مدير الدائرة الاقتصادية في بنك الكويت الصناعي آنذاك والذي تعرفت عليه من خلال المراجعة التي كتبها حول كتابي الصادر عام 1978 باللغة الإنجليزية بعنوان 'نمط تخصيص عائدات النفط في إمارات الخليج العربي'. أقيمت المحاضرة بتاريخ 1981/4/8 وكان عنوانها "استثمار مدخرات النفط المالية للدول المصدرة للبترول". وقد استقطبت جمهورا كبيرا من المثقفين في قطر وطرح المشاركون أسئلة مهمة حول استثمار عائدات النفط. وفي صباح اليوم الثاني قدم الببلاوي حلقة نقاش بعنوان 'دور البنك الصناعي في الكويت في تنمية الصناعة الكويتية'.

المحاضرة الثالثة قدمها بتاريخ 1981/4/21 الصديق عبد الباقي النوري رئيس مجلس إدارة شركة صناعات الكيماويات البترولية في الكويت والعضو المنتدب فيها بعنوان 'مستقبل صناعة البتر وكيماويات في أقطار الخليج العربي'. وكانت فرصة لمناقشة فرص صناعة البتر وكيماويات والتحديات التي تواجهها في المنطقة. وتبعها حلقة نقاش في صباح اليوم التالي حول تجربة الكويت في مجال الصناعات البتر وكيماوية. وقد استقطبت حلقة النقاش عددا من الممارسين في صناعة البتر وكيماويات طرحوا عددا من الأسئلة والتعليقات المهمة آنذاك.

المحاضر الرابع يوم 1981/5/10 كان الزميل أسامه عبد الرحمن عميد كلية الدراسات الإدارية وعميد كلية الدراسات العليا بجامعة الملك سعود بالرياض. تناول المحاضر موضوع 'إدارة التنمية في الدول المصدرة للنفط في الجزيرة العربية'. وتضمنت المحاضرة خلاصة للمشروع الدراسي السنوي الذي قدمه الدكتور أسامة لدعوة التنمية في أواخر عام 1980 قبل أن يصدر كتابه عن عالم المعرفة بالكويت بعنوان البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية" الذي سبقت الإشارة إليه. كما قدم أسامة عبد الرحمن قراءة لشعره في الندوة التي عقدت ظهيرة اليوم التالي في كليات البنات وكان الحضور كثيفا شارك فيه أيضا الدكتور حسن نعمه ببعض أشعاره الشائقة المتألقة.

وبتاريخ 1980/5/24 وفي ختام الموسم الثقافي لمشروع دراسات التنمية قدم الدكتور علي عبد الرحمن الخلف الأمين العام السابق لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ورئيس الشركة السعودية للحديد والصلب آنذاك محاضرة بعنوان "التعاون الصناعي بين أقطار الخليج العربي". ودارت بعد المحاضرة مناقشات مهمة بين جمهور واسع من الحضور المعنيين بالتنمية والتعاون الصناعي ومنهم العاملون في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية. وبهذه المحاضرة كان العام الدراسي 1981/1980 قد شارف على الانتهاء مسجلا نجاحا للموسم الثقافي الذي قدمه مشروع دراسات التنمية هذا على الرغم من اللغط الذي بدأت بعض الأجهزة تنقله لي بشكل غير مباشر دون أن أعرف مدى صحة ما ينقل أو أتأكد من تعبيره عن الرأي الرسمي.

ولذلك لم أجد ما يجعلني أغير توجهات الموسم الثقافي، ولم أكن لأستطيع ذلك إلا إذا ضحيت بالمضمون النوعي لبرنامج المحاضرات الذي استقطب أعدادا متزايدة من المسؤولين والجمهور عامة والخريجين القطريين على وجه الخصوص لحضوره. وقد لاحظت أن حلقات من المناقشات بين الحاضرين بعد انتهاء المحاضرة تستمر في العادة بعد كل محاضرة خارج القاعة بين معارف قداماء من الخريجين القطريين جمعهم الدراسة الجامعية والاهتمامات الوطنية في الغربية في الماضي وفرقت بينهم المهن والوظائف والاهتمامات المعيشية بعد العودة إلى الوطن.

انصرف جهدي فيما تبقى من العام الدراسي للامتحانات واستكمال الجهاز الإداري والفني للمشروع استعدادا للعام الدراسي القادم.

وقد تم في هذه الفترة توظيف سكرتيرة عربية متخرجة من معهد السكرتاريا الذي تديره وكالة الامم المتحدة لغوث اللاجئين في غزة اسمها السيدة سلوى. وقد كانت خير أمين سر للمشروع وتنقلت بعد تعطيل المشروع في إدارة الجامعة

من موقع مهم إلى آخر أهم حتى تقاعدها بعد ثلاثة عقود. كما تم توظيف باحثة من الهند اسمها السيدة أوما حاصلة على درجة الماجستير لمتابعة ما كتب عن التاريخ الاقتصادي للخليج في الوثائق البريطانية. وقد أعدت السيدة أوما مشروع كتيب تضمن الإحصاءات الاقتصادية لأواخر عصر الغوص على اللؤلؤ معتمدا على النسخة الإنجليزية من "دليل الخليج" Gulf Gazetteer لديفيد لوريمر David Lorimer التي اشتريناها لمكتبة المشروع إضافة إلى الوثائق الإنجليزية المتاحة الأخرى. وقد بدأنا أيضا بجمع الإحصاءات المتاحة حول السكان وقوة العمل بمساعدة الزميل المرحوم على سعيد بوسطوه الهاجري الذي انضم إلينا معارا من الجامعة للقيام بالبحث حول الموارد البشرية.

وقد توفر لدينا قبل انتهاء العام الدراسي ما يساعد على وضع خطة عمل المشروع في العام الدراسي القادم 1982/1981. وذلك هو موضوع القسم الثاني من هذا الفصل.



(1-1-9) الدكتور يوسف صايغ يلقي المحاضرة الافتتاحية في موسم المحاضرات العامة لمشروع دراسات التنمية عام 1981.



(2-1-9) الدكتور اسامه عبدالرحمن يلقي محاضراته حول إدارة التنمية في دول الخليج العربية في الموسم الثقافي لمشروع دراسات التنمية .



(3-1-9) جانب من حضور الموسم الثقافي لمشروع دراسات التنمية في جامعة قطر و يظهر يمين الصورة في الصف الأول عجلان الكواري و علي خاطر و عبدالله العطيه و المهندس صدقي خضر .



(4-1-9) جانب من الحضور و يظهر في الصف الأول من اليسار الدكتور عبدالله الكبيسي نائب مدير الجامعة آنذاك والدكتور كمال ناجي مدير عام وزارة التربية و التعليم .

مشروع دراسات التنمية: السنة الثانية

عدت بعد العطلة الصيفية متحفزا لمواصلة ما بدأناه من نشاط في مشروع دراسات التنمية خلال عامه الدراسي الأول. وكان برنامج المشروع في عامه الدراسي الثاني 1982/1981 طموحا وحافلا. فقد تضمن لأول مرة تنظيم حلقتي نقاش حول شؤون وطنية عامة امتدت على مدار العام كانت الحلقة الأولى حول دور الجامعة في المجتمع. وعقدت على عدة جلسات شهرية، حضرها مدير جامعة قطر ومساعدته ووكيل الجامعة وأمينها وعمداء الكليات ونخبة من الأساتذة في الجامعة إضافة إلى عدد من الأكاديميين العرب منهم الدكتور علي عبد الرحمن الخلف الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية والأستاذ السابق في جامعة البترول والمعادن في المملكة العربية. كما شارك فيها محمد سالم الكواري الذي كان مديرا سابقا للتعليم في وزارة التربية والتعليم وعبد العزيز عبد الله بن تركي وكيل وزارة التربية والتعليم والدكتور كمال ناجي مدير عام وزارة التربية والتعليم.

طرحت حلقة النقاش وظيفية الجامعة للحوار واستمع المشاركون في عدة جلسات إلى الآراء المختلفة حول الوظائف الرئيسية للجامعات. وفي نهاية النقاش توصل المشاركون إلى أن هذه الوظائف ذات ثلاثة أبعاد: البعد الأول هو إعداد طلابها ليصبحوا كوادرا فنية في مختلف التخصصات التي تقوم الجامعة بالتدريس فيها. والثاني أن تقوم هيئة التدريس في الجامعة بدور بيت الخبرة للدولة والمجتمع وذلك بتقديم الاستشارات للجهات الحكومية وغير الحكومية والقطاع العام والخاص في مجالات تخصص أعضاء هيئة التدريس والباحثين في الجامعة. أما البعد الثالث فهو أن تتيح الجامعة لهيئة التدريس بعد أن تعدها وتطلق طاقاتها من خلال ضمان الحرية الأكاديمية لتكون قيادات فكرية يثق فيها المجتمع في مجال تخصصاتها، تظهر في وسائل الإعلام وتشارك في مراكز صنع القرار وتساهم في تنمية المعرفة ونشر الثقافة في مجالات تخصصاتها.

تطوعت السيدة مديحة صالح الموظفة في الجامعة لتكون منسقة إدارية لهذه الحلقة الدراسية. وشاركت في تحضير حلقة النقاش الباحثة في المشروع لولوة المسند التي كانت تعد بحثا للمشروع لحصر الخريجين القطريين ومجالات تخصصهم ومواقع عمل كل خريج منهم. ولا أعرف الآن ما إذا كانت الأخت الفاضلة الدكتورة لولوة المسند قد نشرت ذلك البحث بعد أن تم تعطيل نشاط المشروع أم لا. كما قام الباحث سيف السويدي الذي انضم للمركز بقصد ابتعائه لنيل درجة الدكتوراه، بمساعدتي في تحضير جلسات حلقة النقاش وتسجيل المناقشات بقصد استخراج النتائج. وحال صدور تقرير المشروع حول حلقة نقاش دور الجامعة في المجتمع هذه نظر في توصياتها مجلس إدارة المشروع الذي يرأسه مدير الجامعة ويضم نائب مدير الجامعة ووكيلها والأمين العام فيها إضافة لعضويتي. وقرر المجلس أن يرفع توصية لمجلس الجامعة بإنشاء مدرسة قطر للإدارة والاقتصاد لتكون نموذجا للكليات التي تحقق ووظائف الجامعة الثلاث التي توصلت إليها حلقة النقاش.

وبعد مدة كلفني مدير الجامعة بتقديم مقترحات لإنشاء كلية للإدارة والاقتصاد في جامعة قطر. ولتقديم المقترحات المطلوبة كان عليّ أن أنظر في تنظيم ومناهج وأنشطة عدد من المدارس والكليات الجامعية المتميزة بينها مدرسة لندن للاقتصاد LSE. وكنت بصدد تقديم مقترحاتي لتأسيس مدرسة قطر للإدارة والاقتصاد عندما أقيمت من الجامعة في بداية العام الدراسي الثالث 1983/1982.

أما حلقة النقاش الثانية فكانت حول أسباب الخلل السكاني في قطر وإمكانية إصلاحه. وساعدني في تنسيق هذه الحلقة الأخ مرحوم علي سعيد بوسطوة الهاجري الذي تمت إعارته للمشروع من إدارة الجامعة قبل توليه إدارة الموارد البشرية في الجامعة وزميل سوداني حاصل على درجة الماجستير أسمه أحمد محمد أبو بكر الذي انتقل من وزارة المالية للعمل معنا في المشروع.

كان عرض الإحصاءات التي جمعناها حول نمو السكان والتغيرات الديمغرافية في قطر هو المرحلة الأولى من حلقة النقاش. وتلتها مرحلة ثانية تم فيها عرض الإحصاءات المتوفرة على المشاركين في حلقة النقاش للتأكد من صحتها والقيام بتنقيحها وإجراء التعديلات الممكنة عليها. وفي مرحلة ثالثة انتقلت اللقاءات للتداول حول أهمية وإمكانية معالجة الاعتماد المتصاعد على قوة العمل الوافدة وأثر ذلك على الخلل السكاني ومن ثم اقتراح سياسات واستراتيجيات لمعالجة الخلل السكاني المتفاقم في قطر وبقية دول مجلس التعاون خاصة الصغيرة منها.

وقد قسمنا المشاركين في حلقة النقاش هذه إلى ثلاث مجموعات تتكون كل منها من حوالي خمسة وعشرين مشاركاً من الكوادر القطرية في مختلف الوزارات والمؤسسات العامة القطرية وبخاصة العاملين في شؤون الموظفين في الإدارات الحكومية والمؤسسات العامة. وفي كل اجتماع من هذه الاجتماعات كنا نسمع وندون ملاحظات ومقترحات المشاركين ومناقشتهم حول أهمية إصلاح الخلل السكاني والاستراتيجيات اللازمة لذلك.

في صيف عام 1982 وفي ضوء التقرير الصادر عن المشروع حول حلقات نقاش أسباب الخلل السكاني في قطر قمت في الإجازة الصيفية خلال التحاقني بمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة بإعداد كتيب نشرته عام 1983 مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت بعنوان "نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط".

استمر المشروع في القيام بالأنشطة التي قام بها في عامه الدراسي الأول وأصبح بالإمكان تطويرها وإضافة إليها والتوسع في مجالاتها نتيجة لموافقة الجامعة على ميزانية سخية تقدم بها المشروع ونتيجة لانضمام عدد من الباحثين إليه كموظفين معارين أو متطوعين. يضاف إلى ذلك بدأ المشروع في استكمال الجهاز الأكاديمي والفني للمشروع بعد أن أعلننا عن عدد من الوظائف لباحثين ومعيدين ومدرسين جامعيين. وكنا قد تعاقدنا مع بعضهم وعلى وشك التعاقد مع معظمهم عندما تم تجميد نشاط المشروع مع بداية عامه الدراسي الثالث في خريف عام 1982. ومن بين الوظائف التي أعلننا عنها وظيفة مختص في المعلوماتية والمكتبات التي تقدم لها عدد من المختصين اخترنا منهم لتوليها زميلاً سودانياً اسمه صالح دفع الله. فبدأ صالح حال التحاقه بالمشروع بتكوين مكتبة متخصصة للمشروع. كما حصل على ما يمكن الحصول عليه من رسائل الدكتوراه والماجستير الجامعية عن الخليج العربي في جامعات العالم بالشراء أو التبادل.

كان اهتمام المشروع بجمع رسائل الدكتوراه استمراراً لما سبق وأن قمت به بشكل شخصي في مرحلة تفرغي الدراسي في جامعة هارفارد من إعداد فهرس حصري لرسائل الدكتوراه الصادرة في جامعات الولايات المتحدة عن الخليج بالتعاون مع الدكتور جورج سليم من مكتبة الكونغرس في واشنطن مثلما كان تعاوني مع السيد بيترسون محرر الكتاب السنوي لرسائل الدكتوراه في بريطانيا بالنسبة للأطروحات الصادرة عن المنطقة من قبل الجامعات البريطانية. وكان ذلك تمهيداً لإطلاق مؤتمر إقليمي سنوي للطلاب المرشحين للدراسات العليا في دراسات الخليج من أجل ربط بحوث رسائل الدكتوراه التي يقدمها باحثون من المنطقة وغيرها بما سبقها من بحوث ورسائل عن دول الخليج العربي. ويرمي ذلك إلى تكامل الجهود الأكاديمية وتعزيز النمو الراسي للبحث العلمي في المنطقة بدل تكرار الموضوعات التي يقوم طلاب الدراسات العليا بدراساتها عن الخليج في مختلف الجامعات داخل الوطن العربي وخارجه.

وقد بدأ الزميل صالح دفع الله مهمته بنجاح ولكن تجميد نشاط المشروع في مطلع عامه الثالث لم يسعفه لاستكمال ما بدأه ففقلته الجامعة إلى إدارة المكتبات فيها وأصبح بعد مدة مديرا لمكتبات الجامعة لما يتمتع به من كفاءة وخلق كريم.

ومن الأمور التي عملنا على انجازها خلال العام الدراسي الثاني هو إنشاء مقر للمشروع يكون مناسباً للبحث العلمي يتضمن مكتبة مختصة وغنية ومكاتب وكابينات للباحثين من داخل المشروع ومن خارجه. وحال ما وافقت الجامعة على ميزانية المبنى وخصصت موقعا له قمت بالاتصال بالديوان الأميري والتعاون مع هشام قديمي مهندس المكتب الخاص في الديوان والمسئول عن مباني الجامعة على تشييد مقر مشروع دراسات التنمية الذي آل بعد تجميد نشاط المشروع في العام الدراسي 1983/1982 لإدارة مراكز البحوث ومن ثم أصبح مقرا لمركز البحوث الإنسانية والتاريخية بجامعة قطر. ومن محاسن الصدق بعد اثني عشر عاما من تركي الجامعة أنني تعرفت عام 1995 على زوجتي الغالية أم جاسم وزميلاتها في المركز أثناء تحضير لي لكتابة مخطوطة "تنمية للضياع.. أم ضياع لفرص التنمية".

كما واصلت تدريس مادة التنمية في الخليج العربي للسنة الثانية في كلية البنات وكلية البنين وألتان حضرهما هذا العام عدد أكبر من الطلاب والطالبات وبعض معيدات الجامعة حيث تناولت المادة عرض المزيد من الدراسات الجادة عن التنمية والتكامل في الخليج.

وخلال هذا العام تقدمت للجامعة بطلب ترقيتي إلى أستاذ مشارك في علم الاقتصاد وقدمت إنتاجي العلمي حتى ذلك الوقت. وجاءت تزكيتي من قبل لجنة الترقية ونلت عام 1982 درجة أستاذ مشارك في جامعة قطر وكنت أول من نالها من القطرين آنذاك.

في النصف الثاني من العام الدراسي شرعنا في تقديم برنامج المحاضرات الذي نال في العام الماضي شعبية لدى القطرين خاصة وبقية المثقفين من المقيمين العرب وناهز عدد حضور أنشطته المائتين وخمسين مشاركا. قدمت بتاريخ 1982/3/10 أولى المحاضرات من قبل الدكتور محمد عبد الرحمن الطويل مدير معهد الإدارة العامة بالرياض. كان موضوع المحاضرة "نحو إيجاد قيادات إدارية محلية" وتطرق إلى خمسة محاور أولها: ما هي التنمية. وثانيها "المعوقات التي تواجه عمليات التنمية". وثالثها "ما لمقصود بقيادات التنمية". ورابعها "تحديد حاجات تدريب قادة التنمية". وخامسها على ماذا ندرّب قيادات التنمية". وقد حظيت تلك المحاضرة القيمة بجمهور كبير من العاملين في أجهزة التنمية الإدارية في قطر وتخللها حوار ساخن حول العقبات التي تواجه التنمية البشرية في المنطقة. وثاني المحاضرات كانت بتاريخ 1982/4/13 ألقاها عبد العزيز عبد الله الزامل نائب رئيس مجلس إدارة شركة سابك في المملكة العربية والعضو المنتدب فيها. وكان عنوانها لماذا التصنيع في الجزيرة العربية". تناولت المحاضرة أربعة محاور أولها دور التصنيع في نمو الدخل الحقيقي". وثانيها "الميزات النسبية وخصائص الصناعات وثالثها "التساؤلات المطروحة ورابعها "حتمية التنسيق والتكامل بين دول الخليج".

استقطبت المحاضرة العاملين في الصناعات النفطية وخبراء منظمة الخليج للاستشارات الصناعية الذين طرحوا الكثير من الأسئلة بعضها حول إعداد الكوادر الصناعية مما حدا بمدير عام وزارة التربية والتعليم كمال ناجي بأن يقدم أثناء المناقشة اقتراحا للتعاون بين وزارة التربية والتعليم ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية في مجال التعليم التقني والمدارس الصناعية.

المحاضرة الثالثة كانت بتاريخ 1982/5/5 بعنوان "المشاركة والتنمية" قدمها محمد غانم الرميحي أستاذ علم الاجتماع بجامعة الكويت ورئيس تحرير مجلة الخليج والجزيرة العربية فيها. بدأ المحاضر بأهمية ضبط المفاهيم ثم تحدث عن مفاهيم: التنمية: التخلف: والمشاركة السياسية. وتناول أربعة تحديات رئيسية: أولها التحرر من التبعية

للخارج". وثانيها "التنمية القائمة على الإنتاج". وثالثها "المشاركة السياسية". ورابعها "الوحدة". وقد استشهد الرميحي بنصوص صريحة تحدد معنى التحديات الأربعة في المنطقة من أقوال كتاب آخرين ربما من باب "ناقل الكفر ليس بكافر". ولكن تلك التقيية لم تجنب محاضراته سوء الفهم الذي قيل إنه كان السبب وراء تجميد نشاط مشروع دراسات التنمية بعد عدة أشهر. فقد ذكر لي أحد كبار المسؤولين في قطر عام 1992 بعد عقد من تاريخ تلك المحاضرة بأن الرميحي هو الذي أوقع بيني وبين الحكومة بإجاباته التي كشفت عن قصده. فقلت للمسؤول: وما ذنبي أنا وذنوب مشروع دراسات التنمية إن أفلتت كلمة من الرميحي في حرارة النقاش. قال لي: أنت ابتسمت عندما ذكر مقترح 'مسيرة صغيرة' فقلت له: لا بد أنك رأيت الفيديو الخاص بالمحاضر، وأنا الآن لا أذكر إن كنت ابتسمت منذ عشرة أعوام أم لا'.
المحاضرة الرابعة والختامية كانت بتاريخ 1982/5/24 بعنوان الإنسان والتنمية" ألقاها الدكتور علي فخرو وزير التربية والتعليم في البحرين. كانت هذه المحاضرة مسك الختام للموسم الثقافي. وقد أكد المحاضر على أن الهدف الأساسي والجوهري للتنمية هو الإنسان فهو صانع التنمية وبه ومن أجله تكون التنمية أو لا تكون.
ولا يفوتني قبل أن أنهى هذا القسم من الفصل أن أذكر أن فترة السنتين اللتين قضيتهما في إدارة نشاط مشروع دراسات التنمية قد جددت صلاتي مع معارف كرام انقطع تواصلني بهم بسبب سفر كل منا للدراسة في الخارج والانشغال بالوظائف بعد العودة. كما تعرفت على شباب من الجيل الذي تلا جيلنا ونما وعيه في الخارج أثناء الدراسة. فقد وفر نشاط المشروع مجالا عاما في قطر يلتقي فيه أصحاب الاهتمامات الوطنية الجادة، يتناقشون ويتفاعلون مبشرين بنمو تيار رئيسي في المجتمع ينشد الإصلاح.



(1-2-9) جانب من حضور حلقات النقاش التي ينظمها مشروع دراسات التنمية , يظهر على يمين الصورة مدير الجامعة الدكتور محمد ابراهيم كاظم



(2-2-9) جانب من حضور حلقات النقاش التي ينظمها مشروع دراسات التنمية , يظهر في الصورة منيف البرغوثي و صالح بو داوود المهندي و عبدالرحمن جابر المفتاح و الدكتور محمد رياض و الدكتورة لولوة المسند.



(3-2-9) جانب من حضور حلقات النقاش , يظهر يمين الصورة خالد سلمان خاطر و السيدة مديحة صالح و انا و مشارك عزيز اخر .



(4-2-9) الدكتور حازم البيلوي و انا في سمنار حول دور البنك الصناعي في الكويت في تنمية الصناعة

تعيين مدير بالوكالة لمشروع أتولى إدارته

قبل أن ينتهي العام الدراسي 1982/1981 قامت إسرائيل باجتياح جنوب لبنان بتاريخ الخامس من حزيران عام 1982 واستمرت في عدوانها متقدمة باتجاه حصار بيروت اعتباراً من 13 حزيران تمهيداً لاحتلالها.

استمر صمود بيروت بفضل المقاومة التي واجهت بها القوى الوطنية اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية والجيش العربي السوري في غرب بيروت حصار بيروت الطويل والوحشي حتى حل شهر رمضان المبارك في 22 حزيران في جو من الغضب العربي الشعبي على عجز الدول العربية وتخاذلها عن مواجهة أول غزو إسرائيلي لعاصمة عربية.

وجدير بالذكر أن إسرائيل قد زجت في هذه الحرب بضعف عدد القوات التي واجهت بها مصر وسوريا في حرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 كما تذكر المصادر.

وقد كان الشعب القطري وبقية العرب المقيمين في قطر مثل بقية الشعوب العربية وسائر الخيرين في العالم، يشعرون بالغضب ويتوقون لمناصرة المقاومة في لبنان وتعزيز صمودها ولم يكن بيدنا ما نستطيع القيام به سوى التعبير عن تضامننا مع المقاومة في لبنان. وكان أبسط تعبير متاح لنا هو القيام كالعادة بتنظيم حملة تبرعات شعبية لمساندة صمود المقاومة ومواجهتها بالأسلحة للاجتياح واحتلال بيروت.

ومن أجل إطلاق حملة شعبية كان علينا أن نوجد إطاراً نقوم بها من خلاله. وقد وجدنا أن مدخل التعاون بين الهلال الأحمر الفلسطيني والهلال الأحمر القطري هو السبيل للقيام بحملة تبرعات شعبية هذه المرة. وعلى ما اذكر أن هذا الاقتراح جاء من الأخ راشد بن محمد الخاطر بحكم معرفته بالدكتور رياض الزعنون رئيس جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وأيضاً علاقته الوثيقة بالأخ عبد الله علي العبد الله جاره في بلدة الوكرة والعضو الناشط بجمعية الهلال الأحمر القطري.

بدأنا تشكيل عشر لجان شعبية يذهب كل منها في حملة مساندة للمقاومة في لبنان وتعزيز صمودها إلى منطقة في مدينة الدوحة أو منطقة من جهات قطر خارج مدينة الدوحة. لم يكن لدينا نقص في المتطوعين الذين أتى بعضهم من طيف نادي الطليعة الذي اعتادوا المشاركة في حملات التبرعات منذ عام 1967 وانضم إليهم عدد من الشباب الذين تعرفت عليهم من خلال مشروع دراسات التنمية في جامعة قطر وكان معظمهم من خريجي الجامعات الأميركية والجامعات العربية الذين كان لديهم وعي سياسي وتوجهات وطنية نمت بين الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج. زارت اللجان كافة أنحاء قطر وتمكنت من التواصل مع المواطنين والمقيمين العرب وجمعت تبرعات شعبية قياسية من المال والخيام والسيارات والمواد الغذائية تم شحنها بمعرفة مكتب منظمة التحرير في قطر إلى لبنان. كنت خلال فترة جمع التبرعات اسمع من بعض المشاركين اقتراحات القيام بأنشطة تضامن أخرى إلى جانب جمع البطانيات والخيام و مواد الإغاثة فقط، كما كان يقول البعض، ولكن الأغلبية كانت ترى أن في ذلك تصعيداً مع حكومة قطر وإحراج لها في الوقت الذي كان موقفها شبيه بمواقف أغلب الدول العربية أن لم يكن أفضل من بعضها. وكنا قبل القيام بحملة التبرعات وأثناءها وبعد أن انتهينا من معظم أنشطتها نتجمع في أمسيات رمضان بمقر منظمة التحرير في شارع الخليج العربي (الدائري الثاني) متضامنين مع مقاومة العدوان الإسرائيلي ومشاركين فيما يعقد من ندوات ومناقشات. وأذكر أننا في إحدى الأمسيات ودعنا فوجاً من المتطوعين للقتال في لبنان أغلبهم من الشباب الفلسطيني بحضور علماء دين أتوا من مصر لهذه الغاية.

بعد عيد الفطر في أواخر شهر يوليو/تموز 1982 غادرت مع عائلتي إلى بريطانيا لقضاء إجازة الصيف والتفرغ الأكاديمي المعتادة في أكسفورد كالعادة ملتحقاً بمعهد أكسفورد لدراسات الطاقة الذي أسس حديثاً. وعند وصولنا إلى أكسفورد كان القصف الإسرائيلي الوحشي والمدمر على أشده نشاهد فظاعته كل مساء على شاشات التلفزيون ونقرا في الصحف عن تفاصيل العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان وحصار بيروت وقصفها الذي قتل فيه حوالي 30 ألف مدني لبناني ومقاوم فلسطيني ولبناني وجنود سوريون ونزح ما يقارب نصف مليون لبناني عن قراهم ومدنهم مشردون دون أن تتخذ الحكومات العربية الواهنة موقف مشرف بسبب اتفاقية كامب ديفيد وتفرق صف العرب بعد أن تباعدت أهدافهم. ولم يتبلور موقف دولي لوقف العدوان على لبنان بحكم الموقف الأميركي الذي كان يقوده ريغان وكيسنجر ويرفع حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها وإطلاق ألتها العسكرية المجرمة لإبادة الألف من المدنيين. كان من بين الأنشطة التي شاركت فيها مع عائلتي أم خليفة وضحي وخليفة في أكسفورد الاشتراك في تظاهرة احتجاج ضد استمرار العدوان الإسرائيلي. أذكر من بين الذين شاركوا فيها روبرت مابرو وعائلته ورغيد الصلح وعائلته وعدد من الدارسين العرب في أكسفورد وجمهور بريطاني محدود. رفعنا اللافتات وسرنا حتى مركز أكسفورد عند النصب الذي يبدأ عنده ويفترق كل من شارع وود ستوك وشارع بانبري مقابل فندق راندولف أكبر فنادق مدينة أكسفورد.

عند وصولي إلى أكسفورد حاولت أيضاً أن أبدأ باستكمال ما سبق أن فكرت في استكمالته من بحوث وتنقيحه من دراسات خلال الصيف قبل حدوث الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان وحصار بيروت ولكنني لم أستطع أن أستمر في برنامج البحث العادي واكتفيت بإنهاء الضروري منه.

لقد وجدت نفسي مهموماً بما أشاهد من فظائع غزو لبنان أبحث عن تفسير لعجز العرب في الدفاع عن أمنهم القومي ووجودهم الحيوي الأمر الذي جعلني أفكر في نمط التنمية المشوه الذي شهدته أقطار الوطن العربي التي عجزت عن تأمين أمن الوطن والمواطن المستباح من الأعداء فضلاً عن عجزها توفير العيش مع الكرامة لشعبها. وبعد محاولات عدة للكتابة تحت وطأة ما أشاهده من فظائع وأشهده من فشل عربي ينم عن التبعية وفشل نمط التنمية الذي كانت الدول العربية تدعي القيام بها بدأت كتابة بحث يعيد تحديد مفهوم التنمية الشاملة ويضبط مفهوم التنمية المانع في الأدبيات العربية.

اخترت للبحث عنوان "نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية"، ونشر في العدد 49 لعام 1983 من مجلة "المستقبل العربي" وأعيد نشره في كتاب "هموم النفط وقضايا التنمية". وقد أصبح ذلك البحث بسبب المعاناة التي كنت تحت وطأتها من أعماق البحوث التي كتبتها وأعتز بها لأنه ساعد على ضبط مفهوم التنمية الشاملة وغدا أحد التعريفات التي ترتقي بعملية التنمية إلى مصاف عملية التطور الحضاري بشهادة رواد الفكر التنموي العربي آنذاك ومنهم الدكتور لبيب شقير في كتابه "الوحدة الاقتصادية العربية" حين تعرض لدراسات التنمية في الوطن العربي. كما أصبح ما جاء في البحث خارطة طريق لأنشطتي في مجال تعزيز الجهود الأهلية العربية في مجال التنمية والديمقراطية لأكثر من عقدين من الزمن فيما بعد وربما ما زال حتى الآن.

ومن الطريف أن المثقف والشاعر خليفة الوقيان الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت عندما طلبت منه قراءة البحث قبل نشره وموافاتي برأيه اعتذر مني بسبب عدم معرفته بشؤون التنمية وعدم اختصاصه في الأرقام والاقتصاد. وبعد أن اتصلت به ووضحت ما أعنيه بالتنمية باعتبارها عملية حضارية وعدني على مضض بقراءة البحث. وبعد مدة اتصل بي أبو غسان خليفة الوقيان قائلاً: تريد أن تدخل الجمل من ثقب إبرة ما تطرحه هو بناء

حضارة'. فقلت له: هذا ما أقصده بالتنمية باعتبارها عملية حضارية وليس ما نشاهده من مسخ أسمىته في بحث سابق "التنمية النفطية" وأسميه اليوم "تنمية للضياح"!

وقد تكرر نشر تلك الدراسة في ما بعد في أكثر من كتاب وموقع. وتناولها بعض الزملاء بالنقد الذي يأخذ عليّ استبدال المطلب الثوري بتغيير الحاكم بمطلب إصلاحي يكفي بتغيير عقلية الحاكم حينما أمكن. كما تبنى بعض دارسي التنمية في الدول العربية التعريف الذي جاءت به الدراسة واعتبروه من بين المفاهيم التي استطاعت تلخيص ما يسعى له دارسو التنمية العرب من عملية تنمية شاملة مستدامة.

ولعل ولادة ابنتي صبا في أكسفورد خلال إجازتنا الصيفية عام 1982 وفرحتنا بها قد خففت عنا ذلك الصيف الحزين الذي أثقل صدورنا باجتياح لبنان وحصار بيروت. وقد قضينا ما تبقى من الإجازة فرحين بقدم صبا الحبيبة قبل العودة للأهل والأصدقاء والزملاء في الوطن العزيز دون أن أعلم بما تخبئ لي الأقدار ويفاجئني به الزمن الرديء.

قبل عودتي إلى قطر من أكسفورد علمت بقيام زملائي في لجان جمع التبرعات في قطر لمساندة المقاومة في لبنان بتنظيم جلسة اعتصام واحتجاج ناجحة أمام السفارة الأميركية في الدوحة الكائنة في فريج بن عمران. وذلك بعد استمرار حصار بيروت لمدة طويلة واستمرار فظائع العدوان الإسرائيلي على لبنان في ظل صمت عربي قاتل وموقف أميركي متحيز يساند الطلبات الإسرائيلية بحجة حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. توصل الزملاء في قطر إلى أن ما قاموا به من مساندة معنوية وجمع 'الطحين والبطانيات' لا يكفي وأن عليهم واجب إظهار احتجاجهم على موقف الحكومة الأميركية التي وصف موقفها آنذاك الشاعر محمود درويش بقوله "أميركا الطاعون والطاعون أميركا!".

لذلك قرر الزملاء تنظيم وقفة في المساء أمام السفارة الأميركية في الدوحة بحيث يصل المشاركون في الاحتجاج فرادى في لحظة واحدة محددة متفق عليها تاركين سياراتهم بعيدا عن السفارة. وقد نجح الزملاء الذين يقدر عددهم بالعشرات في مفاجئة السفارة وأجهزة الأمن القطرية بتجمعهم أمام مبنى السفارة وترديدهم هتافات الاحتجاج. وقد تصرفت أجهزة الأمن القطري التي وصلت إلى السفارة بعد مدة والتي كان على رأسها كما سمعت الزعيم محمد العطية واللواء غانم الهديفي بحكمة وترو حيث طلبا من المحتجين أن يتركوا المكان بعد أن أبدوا وجهة نظرهم، وأوضحا لهم أن الأمن سوف يوفر حافلات لنقلهم. وبعد مفاوضات لم تدم طويلا ركب المحتجون الحافلات التي ذهبت بهم إلى مركز للأمن في قلعة الريان الجديد. وانتظر الموقوفون بعض الوقت في الحافلات التي عادت بهم إلى مدينة الدوحة بالقرب من سياراتهم وأفرج عنهم في نفس الليلة دون متابعات.

وعند عودتي إلى قطر وذهابي إلى مقر مشروع دراسات التنمية في جامعة قطر متطلعا لمواصلة نشاط المشروع في عامه الدراسي الثالث 1983/1982 بدأت تصلني من مصادر غير رسمية إشاعات تفيد أن الحكومة غاضبة على المشروع وأنها تحملني مسؤولية الوقفة الاحتجاجية لأنها كانت تلبية لما دعا إليه الريمحي في محاضراته في الموسم الثقافي الفائت للمشروع بقيام 'مسيرة صغيرة' في حالة عدم تلبية المطالب الشعبية. لم آخذ هذه الإشاعات على محمل الجد ولم أتوقف عندها كثيرا. وفي كل الأحوال لم يكن بيدي ما أفعله لأنني لم أستشر بموضوع الوقفة الاحتجاجية ولم أعرف عنها بحكم سفري وهو أمر فرضته ظروف العدوان. وفي كل الأحوال أيضا لم تضر الوقفة بقطر وإنما أشارت إلى قدر محمود من تحمل السلطة، كما فسحت مساحةا للتعبير عن الرأي العام

في قطر. وبينما كنت منهمكا في ترتيب أنشطة مشروع دراسات التنمية في أقطار الخليج العربي بجامعة قطر وبدء الأنشطة المعتادة في عامه الدراسي الثالث فوجئت برسالة حولها لي مدير الجامعة للإحاطة واتخاذ اللازم (الرسالة منشورة على موقعي في فقرة 'مبادرة مشروع دراسات التنمية').

صدرت الرسالة بتاريخ 1982/9/25 من مكتب الأمير في قصر الدوحة موقعة من قبل عيسى الكواري مدير مكتب الأمير، ونصها كما يلي:

السيد مدير جامعة قطر المحترم

الدوحة

تحية طيبة

بناء على تعليمات حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى فقد تقرر تعيين الدكتور عبد الله جمعه الكبيسي مديرا لمشروع دراسات التنمية لدول الخليج العربية بالوكالة اعتبارا من اليوم وذلك إضافة إلى عمله كمساعد لمدير الجامعة. يرجى اتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الشأن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عيسى غانم الكواري

مكتب الأمير

وكان 'اتخاذ اللازم' بالنسبة لي كمدير لمشروع دراسات التنمية بعد أن عين مدير بالوكالة له، هو أن آخذ أوراقا من الجامعة وأترك مقر مشروع دراسات التنمية وهو البذرة التي لم تتقبلها البيئة السياسية الجافة في قطر ولم تتحمل الحرية الأكاديمية التي أكد عليها المشروع. وكان ذلك الحدث آخر صلة وظيفية لي بحكومة قطر التي حرمني قرارها من المساهمة في الحياة الأكاديمية في وطني وأعادني إلى حيث كنت قبل بداية العشرية الثالثة التي تعرضت فيها للإقصاء عن العمل في الحكومة.